

الدّراسات السّوسيوولوجيّة للمجتمعات المحليّة في المغرب العربيّ خلال المرحلة الاستعماريّة

د . عائشة التايب (*)

إنّ الاستشراق في معناه العامّ يتحدّد بأنه ذلك العلم أو التخصّص المعرفي المعنيّ بتناول الشّرق العربيّ والإسلاميّ وتأمّله من قبل الدّارسين الغربيّين، وتكمن خصوصيّة هذا الفرع المعرفي في اعتباره التخصّص الذي يملك وحده وبمفرده الأدوات التي يمكن بها إدراك ذلك المجال الخاصّ وتفهمه أو تملكه على حدّ تعبير إدوارد سعيد.

وستحاول هذه الورقة الخوض في بعض الاجتهادات الغربيّة لمحاولة النفاذ وسبر أغوار مجتمعات المغرب العربيّ خلال الحقبة الاستعماريّة، فهي إذا محاولة تقييميّة لبعض تلك البحوث والدّراسات المنجزة ضمن حقلّي الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع على مستوى مناطق المغرب العربيّ والتي لم تستهدف المجتمعات المغاربية في كليّتها بقدر ما توجّهت أساسا لتفهم المجتمعات المحليّة الصغرى في بلدان المغرب العربيّ.

(*) أستاذة علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانيّة بتونس.

تتمثل أهداف هذا البحث في محاولة الحفر في ثنايا بعض تلك الدراسات والبحوث بالتركيز على طرق وأساليب تناول مجتمعاتنا من قبل الباحثين الغربيين المنضوين ضمن ما سمي بعلم الاجتماع الكولنيالي، ورصد الأبعاد والغايات التي حكمت المنهجيات المستخدمة والأطاريح المعتمدة لدراسة مختلف زوايا الواقع الاجتماعي المحلي من قبل عدد من الدارسين الفرنسيين.

ونظرا للكّم الكبير لتلك البحوث والدراسات وامتدادها المحلي لعدد مهمّ من المجتمعات المحليّة بالمغرب العربي، وبحكم تشابه الأساليب والرؤى ضمن تلك الدراسات فسوف تقتصر هذه الورقة على دراسة حالة المجتمعات المحليّة بالجنوب التونسي وكيفية تناولها من قبل علماء اجتماع الحقبة الاستعماريّة.

1 - القراءة الاستعماريّة لمجتمعات المغرب العربي وسياقاتها العامة :

نشير بداية إلى أنّ القصد من مفهوم القراءة الاستعماريّة يتجه أساسا نحو جملة تلك المحاولات والدراسات التي أراد الحضور الاستعماريّ الفرنسيّ من خلالها النفاذ إلى عمق مجتمعات المغرب العربي، ومحاولة دراستها وتفهمها من أجل غايات وأهداف معيّنة، تلك الجهود المصنفة ضمن ما يسمّى بدراسات علم الاجتماع الاستعماريّ أو السوسيولوجيا الكولونيالية.

ترتبط جملة دراسات علم الاجتماع الاستعماريّ وبحوثة بمرحلة التوسّع الاستعماريّ الغربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتنصهر ضمن منظومة فكرية متكاملة قوامها جملة من الرؤى

والتصورات كان الفكر الغربي ينظر من خلالها ويحلل ويدرس مجتمعات سمّاها "الأخرى" بسبب شذوذها عن أفق الحضارة الأوروبية الغربية.

أ - الاستشراق :

يمثل الاستشراق أحد أبرز ركائز تلك المنظومة الفكرية الغربية بما أنه احتوى من حيث هو اختصاص علمي جملة تلك التحليلات والدراسات الغربية المصدر، التي استهدفت الشرق باعتباره جهة اجتماعية وجغرافية ذات ملامح متميزة ومختلفة عنه. وقد نعت بعض بعلم الشرق وهو المتمثل لديه في مجموعة تلك الدراسات التي قام بها الباحثون الأوروبيون في أوج النهضة الأوروبية و إبان المد الاستعماري عندما أرادت أوروبا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، أي عن المستعمرات خارج أوروبا (1).

أمّا بالنسبة لإدوارد سعيد، فالمستشرق "هو من يقوم بتدريس الشرق، أو الكتابة عنه، أو بحثه - ويسري ذلك سواء أكان المرء أنثروبولوجيًا، أم عالم اجتماع، أم مؤرخا، أم فقيه لغة - في وجوهه المحددة أم العامة على حد سواء، فهو مستشرق، وما يقوم به أو تقوم به هو استشراق" (2).

ويضيف إدوارد سعيد لهذا المعنى الأول معنى أكثر شمولية للاستشراق إذ هو عنده "أسلوب في التفكير قائم على تمييز وجودي (أنطولوجي) ومعرفي (إبستمولوجي) بين الشرق والغرب. وهو ما

(1) لبيض سالم، من أجل مقارنة سوسولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 261 شهر 11/2000، ص56.

(2) اصطف عبد النبي، نحو استشراق جديد، مجلة الاجتهاد العددان 50-51/2001، ص44.

يؤكد أنّ مجموعة كبيرة من الكتاب من بينهم شعراء، وروائيون، وفلاسفة، ومنظّرون في علم السّياسة، وعلماء اقتصاد، وإداريّون، وإمبرياليّون، قد قبلوا التمييز الأساسيّ بين الشّرق والغرب منطلقاً لنظريّات وملاحم وأوصاف اجتماعيّة، وروايات سياسيّة متطوّرة تتصل بالشرق وأهله وعاداته وعقله ومصيره وغير ذلك" (3).

ب - استكشاف أوروبا للمجتمعات "الأخرى" وأسطورة التفوّق الغربيّ :

توجّه الأوروبيون منذ عصر النهضة نحو توسيع دوائر وجودهم خارج نطاق أوروبا، وقد تدعم هذا التوجّه مسترفداً من عوامل عديدة لعلّ من أهمّها جهود الأوروبي للسيطرة على الطّبيعة الممتدّة بقدر امتداد معارفه من وجهة نظره، وبما أنّ المجتمعات الأخرى بشرقها العربي الإسلاميّ وصينها وهندها وفارسها ... مؤهّلة من حيث هي جزء من الطّبيعة، للرضوخ لسلطة أوروبا المتوثبة، كان من الضّروري جمع أكبر قدر ممكن عن هذه الشّعوب لغة ودينا وثقافة وسياسة وتاريخها وجغرافية (4).

هذا وقد ساهمت التّجارة التي بدأت تتكوّن منذ القرن السّادس عشر في توسيع أفق انتشار أوروبا وتمتين وجودها بمناطق عديدة من العالم وسعت من فوائضها المستجلبية من وراء البحار، فأخلى بذلك الطّبيعي مكانه للمدخل الماديّ حتى أصبح الماديّ إنتاجاً مزدهراً (5).

(3) نفس المرجع، ص 45.

(4) النيفر مصطفى، الأمير في دولة القراصنة، مجلّة الاجتهاد، العددان 50-51/2001، ص 66.

(5) غريغوار مورشو، دور الأنثروبولوجيا في الاستشراق، مجلّة الاجتهاد، ع 2001/49، ص 52.

وهو ما سيكرّس ضرورة دعم انفتاح أوروبا على عالمها الخارجي من أجل مزيد الكسب وبحثا عن مجالات أرحب الوجود والانتشار، فظهرت في ظلّ ذلك الرّحلات الاستكشافية نحو تلك المناطق البعيدة النائية بهدف التعرف على تلك الشّعوب التي ظلّت مجهولة لديهم، وبدأت تتواتر حولها الغرائب وعجائب الأخبار.

إنّ جملة ما تحقّق لأوروبا منذ عصر النهضة من تقدّم علميٍّ ومعرفيٍّ وإن يسّر لها قطع أشواط كبيرة في سيطرتها على الطّبيعة فقد سوغ لها أيضا ضرورة السّيطرة على البشر خاصّة حين تبين لها أنّ تلك الشّعوب "الأخرى" المختلفة عنها قد بدت حسب نظرهم في بواكير نموها وتطوّرها ووجب الأخذ بيدها.

ومع عصر النهضة واكتشاف أمريكا واستعمارها ستعرف أوروبا خلال هذه الفترة ولادة مناظرات ومناقشات علميّة حادّة، واهتمام كبير بثقافات الشّعوب "البعيدة" لاسيما مع تكاثر شهادات الرحالة والمبشرين والعسكريين حول تلك الشّعوب وأوضاعها وطرائق عيشها التي يتداخل فيها الوصف الموضوعي بالأحكام والروايات والخيالات.

كما شملت تلك المناقشات حقّ الأوربيين في السّيطرة على الشّعوب الأخرى باسم التفوّق الخلقيّ والعرقّيّ عليها، وهو ما حدث على سبيل المثال في إسبانيا في القرن السادس عشر.

وسيتواصل خلال القرنين السّابع عشر والثامن عشر الجدل والنقاش في هذا الاتجاه وسيرتقي الخطاب الأوروبي حول "الأخر" من أسطورة "المتوحّش" المشكوك في آدميته إلى فكرة "المتوحّش الطيب" التي سوف يثيرها بعض فلاسفة الأنوار محاولة منهم للبحث عن بعض التفسيرات

العلمية للاختلافات الثقافية بين الشعوب وضمن رد الاعتبار "لإنسان الطبيعة".

ولكن هذا الطرح وإن أكد آدمية الشعوب غير الغربية فإنه لم يقرّ بتساوي الإنسان "الأخر" بالإنسان الأوروبي بسبب إصراره على وجود فوارق ثقافية وحضارية تفصل كلاهما عن الآخر، وبهذا سيشهد الفكر الغربي تطور فكرة التمرکز الإثنوي الأوروبي التي سوف تتخذ مع مطلع القرن التاسع عشر وجهاً جديداً لعلاقة أوروبا بعالمها الخارجي الذي تتصدّر فيه مركز طليعة الأمم والشعوب انطلاقاً من معيار "التقدم" و"التطور" الذي سوف يبرز الصورة الناصعة للتفوق الغربي على باقي الشعوب "البدائية" و"غير المتحضرة". وهو ما سيتدعم فكرياً مع ظهور علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وتأسس أبرز مدارسها الفكرية الأولى وهي المدرسة التطورية.

ج - ظهور الأنثروبولوجيا وسيطرة الأوهام التطورية ،

برزت الأنثروبولوجيا في القرن التاسع عشر في أوروبا اختصاصاً علمياً غايته دراسة تلك الشعوب النائية التي ظلت خارج فلك الحضارة الغربية، والمنعوتة ببساطتها ومحدودية مواردها وتواضع مستوى التقنية فيها، فضلاً عن غياب الدولة.

وقد اصطبغ تناول الأنثروبولوجي للمجتمعات غير الغربية في البداية بنزعة "تطورية" كانت تكرّس ما كان سائداً في الساحة الفكرية الأوروبية من أفكار حول التطور باعتباره منحى تتبعه الكائنات والمجتمعات والمؤسسات.

وقد كان الفلاسفة منذ القرن السابع عشر يعتقدون أنّ البشرية تتطور باتجاه التّقدّم الدائم، وأنّ المجتمعات تنحو إلى الانتقال من حالة البساطة النسبية في تنظيمها إلى حالة أكثر تعقيدا. ولعلّ لأفكار عالم البيولوجيا داروين [Darwin] (1809م - 1882م) في مجال التغير وارتقاء الأنواع الحيوانية والبشرية الأثر الكبير في انتشار فكرة التطور وفي ما سوف يسمّى بعد ذلك بالداروينية الاجتماعية.

فانطلاقا من المنظور التطوري للمجتمعات والتّاريخ اعتبرت الأنثروبولوجيا أنّ المجتمعات البشرية تتطور بنسق وبسرعة مختلفة رغم أنّها تتبع في تطورها المراحل نفسها منطلقة من مرحلة البداية ذاتها لتصل إلى مرحلة النهاية نفسها وهي مرحلة الحضارة المتطورة و المتقدمة.

فالتطور إذا هو مسيرة تتوخاها المجتمعات الانسانية انطلاقا من مرحلة بدائية إلى مراحل أكثر تحضّرا وتمدّنا. ووفقا لهذا النموذج التّصاعدي للتطور اعتبرت المجتمعات الغربية المجسّد الأكثر رقيّا وتقدّما بالنسبة إلى سائر المجتمعات الأخرى كما اعتبرت المجتمعات التي سميت آنذاك بالبدائية النموذج الأكثر تخلفا والمجسّم المثالي للخطوات الأولى للمجتمعات البشرية نحو الرقي والحضارة.

وتبعاً لذلك، طرحت المدرسة التطورية على نفسها دراسة مختلف الشعوب التي تعاقبت عبر الزّمن وكانت في تلك الفترة على درجات متفاوتة من الثقافة ومن التّقدّم، وقد رأى روّاد هذا التيار الفكري أنّ الإنسان "الآخر" "البدائي" هو صورة تجسّد ماضي أجدادهم وطبيعة الحياة التي كانوا يحيونها فيما مضى.

وقد ارتأوا ضرورة التفسير التاريخي لمختلف المراحل التي مرت بها البشرية عبر اكتشاف القوانين التي أتاحت الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وهو ما دفع بعض التطوريين إلى البحث عن الشروط الطبيعية والتقنية والاجتماعية والفكرية التي حكمت تحوّل المجتمعات والظواهر الاجتماعية وهي التي بدورها تسهم في تحوّل المجتمع من مرحلة إلى أخرى في إطار تلك السلسلة من المراحل. وراح البعض يتساءل عن كيفية تكوّن بعض المؤسسات الاجتماعية كالزواج والدولة.

وضمن هذا الإطار، ظهرت مجموعة من التفسيرات والدراسات التي حاولت البحث في جوهر الفروق القائمة بين الإنسان الأوروبي من ناحية والإنسان "البدائي" من ناحية أخرى من ذلك دراسات المؤسسين الأوائل للأنثروبولوجيا من أمثال لويس مورغان [Morgan. L] (1818 م - 1882 م) إدوارد تيلور [Taylor. E] (1832 م - 1917 م) وجيمس فرايزر [Frazer. J] (1854 م - 1941 م).

فلقد أكد مورغان على سبيل المثال أنّ تاريخ الإنسان واحد من حيث أصله، واحد من حيث خبراته، واحد من حيث تقدّمه، وبالتالي فإنّ التطور قد اتبع وجهة واحدة، كما أنّ جميع المجتمعات قد شهدت المسيرة نفسها عبر المراحل نفسها. وبناء على ذلك، قسم مورغان البشر إلى ثلاثة أصناف تختلف باختلاف حقبات ثلاث: "حالة الهمجية"، و"حالة البربرية"، و"حالة الحضرة". وحسب هذه المراحل الثلاث تتطور المؤسسات الاجتماعية من حالة إلى أخرى من أجل مزيد التنظيم والتطور.

هذا وقد اتفق أغلب رواد المدرسة التطورية على دونية المتوحش وعلى أفضلية الأوروبي المتطور والمتمدّن، يقول تيلور في هذا الصدد:

"تؤكد الأدلة المتوفرة الرأي القائل بأن الإنسان المتمدّن بشكل عام ليس أحكم وأقدر من المتوحش فحسب، بل أفضل وأسعد، وأن البربري يقف بينهما" (6)، كما كتب مورغن قائلا : "يستدلّ على تدني الإنسان المتوحش في الموازين العقلية والأخلاقية وعلى افتقاره للتطور والخبرة، وعلى خضوعه لشهواته الحيوانية وعواطفه الدنيئة، من بقايا الفن القديم التي تظهر في الآلات الصوانية والصخرية والعظمية... كما يستدل على ذلك من الوضع الراهن للقبائل المتوحشة التي ما تزال في حالة متدنية من التطور" (7).

إن جملة ما أفرزه الفكر الغربي عند تأسيس الأنثروبولوجيا وقبل ذلك من دراسات اثنوغرافيا وإثنولوجية محقّرة لكلّ من هو غير غربي، وما اتّسمت به من تجاه مع دغمائية القرن التاسع عشر - والتي سوف تتعرّض للنقد من قبل بعض رواد الفكر الغربي ذاته فيما بعد - كانت تقوم على أساس نظرة استعلائية ومحورية صنف ضمنها الرّجل الأبيض الغربي المتمدّن مقابل المتوحش البدائي.

وقد أدّت هذه الأفكار أيما دور في تكريس هيمنة أوروبا على مناطق عديدة من العالم خلال مراحل التوسّع الاستعماري في القرن التاسع عشر، إذ استخدمت أفكار الأنثروبولوجيا وأطروحات المدرسة التطورية سندا فكريا أجاز الهيمنة على خيارات الشعوب ونهبها.

وبهذا بات الاستعمار يعتبر عملا إنسانيا، يسوّغ غزو الشعوب المسماة "بالمتوحشة" التي شبهها رابلييه [Rablais] آنذاك "بالأطفال المولودين حديثا، والمحتاجين إلي الرّضاعة والهددة والتفريغ عنهم" (8).

(6) كوش عمر، الاستشراق بين الميتافيزيقا والأنثروبولوجيا، مجلّة الاجتهاد عدد 49 ، ص 76.

(7) المرجع نفسه، ص 76.

(8) غريغوار مورشو، مرجع سابق، ص 58.

2 - الإدارة الاستعمارية، ونشأة السوسيولوجيا الكولونيالية :

في إطار مجمل التطوّرات المذكورة سابقا وضمن نفس ذلك السياق الفكري والتاريخي والسياسي سوف تفرز جملة من الكتابات والأدبيات التي تنضوي تحت ما سمّي بعلم الاجتماع الاستعماري، وهي مجموعة تلك الأدبيات التي حوت جملة من التقارير العسكرية والبحوث الميدانية والدراسات المنوغرافية المنجزة من قبل الأجهزة الاستعمارية حول جهات عديدة بالمغرب العربي بهدف الإحاطة الشاملة بمختلف نواحي الحياة وطرائق عيش المجموعات المحلية. وقد اجتهدت مختلف تلك الكتابات في توفير المعطيات الضرورية والدقيقة لتوضيح صورة المجموعات المحلية لكلّ من يهّمه الأمر من ضباط وعسكريين وساسة وعلماء.

وقد تيسّرت عمليات جمع المعلومات، وإنجاز البحوث للساهرين عليها بحكم ما كان يخوّله لهم موقع القوة ضمن المجتمعات المستعمرة من يسر في التحرك ضمن المجال الجغرافي والاستفادة من الخيال الاجتماعي والاستنارة بالذاكرة الجماعية، فضلا عن سهولة الحصول على المعلومة من بعض كتب التاريخ المترجمة وأرشيفات الصدور.

لقد ارتبط بروز مختلف الدراسات وبحوث علم الاجتماع الاستعماري بالمغرب العربي بسياق تاريخي تميّز بتشابك المصالح بين العلم والسياسة إلى حدّ ضاعت فيه الحدود والفواصل بينهما، فأفرز لنا كمّا كبيرا من الكتابات التي اختلط فيها العلم بالإيديولوجيا الاستعمارية، وانصهر ضمنها العالم والمفكر والمنظر في شخصية الضابط العسكري والإداري.

وبتقاطع المصالح بين العلم وبين السياسة توطدت العلاقة بين الأنثروبولوجيا والسوسولوجيا من ناحية وبين الاستعمار وإدارته وضباطه من ناحية أخرى، فتوحّدت الجهود، وتطابقت وجهات النظر حول ضرورة استفادة المجالين من بعضهما البعض، ومن أجل ذلك حرص ضباط الحماية منذ وقت مبكر على ضرورة توظيف الدراسات الاجتماعية في الغزو الكولونيالي والاستفادة منها في الإدارة الكولونيالية.

يقول الحاكم العام الفرنسي كامبون موضحاً ذلك "إنّ الحصول على المستعمرات لم يبق شيئا داميا ومخجلا كما كان الأمر في احتلال الجزائر، إنّ الثقة الوضعية الجديدة في الأبحاث الاجتماعية جعلت من الاستعمار ذي الأساس العلمي شيئا ممكناً" (9) وهذا ما يؤكّد نزوع العالم إلى تأكيد ضرورة التعاون مع الاستعمار لفهم الشعوب. وقد زكّى ريني موني [René Maunier]، تلميذ ديركايم الأب المؤسس لعلم الاجتماع هذا التوجّه قائلا : "لنا مصلحة نظرية وتطبيقية لتتعرّف على حياة الشعوب الجزائرية، نظرية أولاً لأنه من حقنا ومن واجبنا نحن الفرنسيين أن نعرف ونفهم جميع الشعوب التي نحميها وندير شؤونها، ولا نتوقّف أبدا عن القيام بالواجب نحوها، فالاستعمار الفرنسي هو الذي دفع بالدراسات السوسولوجية وإنّ مبشرين لافيوتو وشارفولو [Lafitau et Charlevoix] أسّسا البحوث الاجتماعية في أمريكا كما أسستها في إفريقيا جيوشنا وحملاتنا الاستشراقية... وفي الجزائر ذاتها نجد ماسكراي [Masqueray] ودوتي [Doutté] وقد تركا لنا أعمالا مجيدة بحق ونريد أن تنتظم الدراسات الإثنوغرافية في إطار مؤسسة عمومية (9) الديالمي عبد الصمد، ملامح تطور السوسولوجيا في المغرب، نحو علم اجتماع عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص 291.

على غرار ما فعلت جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية أو على غرار ما قمنا به بعد في المغرب الأقصى، ولما في تنظيم هذه الدراسات من غايات مادية تطبيقية أيضا باعتبار أنّ العلم مصدر للنفوذ وللحكم فإنّ المعرفة تصبح وسيلة لا بدّ منها للعمل، وكم من أخطاء ارتكبتها، وكم من جرائم وقعنا فيها، وكان بالإمكان تجنبها لو كان أعواننا على بينة من سبل التفكير الأهلي Indigène وعلى اطلاع على نوعيّة البشر التي أوكلت إليهم رعاية شؤونهم" (10).

ونخلص من خلال ما تقدّم إلى القول: إنّ "السّوسولوجيا في بداياتها في المغرب كانت مؤسسة إدارية وسياسية في خدمة الحماية فالعلاقة بين السياسة (الاستعمارية) والسّوسولوجيا علاقة جدلية، علاقة أخذ وعطاء، علاقة يؤثر داخلها كلّ طرف على الآخر: السياسة تحدّد خطوط البحث السّوسولوجي، السّوسولوجيا تزكّي معرفيًا، القرارات السياسية" (11).

أ - مقومات القراءة الاستعمارية للمجتمع المحلي بأقصى الجنوب التونسي :

حظي أقصى الجنوب التونسي في المرحلة الاستعمارية بكمّ هائل من الدراسات والتقارير المنجزة حوله، إذ فاق عدد ما كتب حول هذه المنطقة المائة عنوان، أنجز أكثر من ثلثها قبل سنة 1914م (12)، وقد نشر أغلب تلك البحوث بالمجلة التونسية التي كان يصدرها معهد قرطاج الذي تمّ تأسيسه سنة 1897م.

(10) بوحيية عبد الوهاب، لأفهم فصول عن المجتمع والدين، الدار التونسية للنشر، 1992، ص 102 - 103.

(11) الديالمي عبد الصمد، مرجع سابق، ص 298.

(12) POUILLON.f : Du savoir malgré tout, La connaissance coloniale de l'extrême sud, Connaissance du Maghreb, CNRS, 1974, p 81.

ولعل ضخامة ما كتب حول مناطق أقصى الجنوب التونسي مقارنة بمناطق البلاد الأخرى يعود أساسا إلى جملة عوامل زكت - في نظر النظام الاستعماري - خصوصية هذه المنطقة الجغرافية وفضائها الاجتماعي، ومن أبرزها :

- الموقع الاستراتيجي لمنطقة أقصى الجنوب باعتبارها تمثل ممرا إلزاميا لكل من رام التوجه شرقا أو غربا فهي إذا إحدى أهم بوابات المستعمرة، وحدود المنطقة كما كانت تمثل كذلك حدود ممتلكات فرنسا بشمال إفريقيا.

- اعتبار القوات الاستعمارية الفرنسية للمنطقة من أكبر بؤر التمرد ومقاومة الحضور الاستعماري لأن أقصى الجنوب كان مقصدا لكل القبائل التي فرت من الوسط والشمال بعد أن خمدت المقاومة الشعبية المسلحة، وتمكنت القوات الاستعمارية من فرض سيطرتها على جلّ المواقع ولقد استقطبت المنطقة جموع المقاومين والفارين نحو التخوم التونسية للإيالة الذين قرروا فيما بعد الرحيل إلى طرابلس أملا في نصرة السلطان العثماني لهم ومواصلة القتال من التراب الليبي بمساندة القبائل الحدودية (13).

وهذا ما جعل القوات الاستعمارية تعتبر المنطقة منطقة انخرام أمني شديد، ومصدر قلق كبير، نظرا لعدم استتباب الأمن بها إلا بعد محاولات تهدئة دامت زهاء ثماني سنوات من تاريخ إمضاء الباي معاهدة الحماية، التي أقرت فرض الإدارة العسكرية على مختلف ربوع تلك المنطقة.

(13) كرشيد التايب عانشة : العلاقات الاجتماعية بين القبائل التونسية الليبية في الفترة الاستعمارية، المجلة التاريخية المغربية، عدد 107 - 108 جوان 2002، ص 347.

ونظرا لكلّ ما تقدم ذكره حول الخصوصيّة الجغرافيّة والاجتماعيّة للفضاء المحليّ بأقصى الجنوب التونسي لم يكن أمام القوّات الاستعماريّة من اختيار إلّا العمل الدؤوب على تسخير مختلف أجهزتها وضباط استعلاماتها لتوفير أكثر المعلومات دقّة حول مختلف جوانب حياة تلك المجموعات المنتطعة.

ب - كيف صوّرت أدبيات علم الاجتماع الاستعماري منطقة أقصى الجنوب ؟

ذهبت أغلب كتابات الحقبة الاستعماريّة حول المنطقة إلى إبراز جملة من الاختلافات التي كانت تحكم طبيعة الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمنطقة كما كانت تميز توزع الأفراد والمجموعات في الفضاء، وقد عملت أغلب الدّراسات وبشكل مبالغ فيه في أكثر من مناسبة على تجسيد التناقض والتعارض الشديد بين جملة من الثنائيات كإبراز العرب نقيضا للبربر، وإظهار البدو أعداء للسكان المستقرين، وتصوير العرف نقيضا للشرع الإسلامي، وما من شك أنّ كلّ تلك المبالغات المقصودة كان لها أثرها العميق في سياسة المستعمر تجاه المنطقة.

- المراهنة على بربريّة مناطق أقصى الجنوب :

إنّ إشكالية الوجود البربري بمناطق مختلفة بالمغرب العربي كانت من أبرز الإشكاليات التي راهنت عليها كلّ من السّياسة الاستعماريّة ومختلف كتاباتها وهنا لا بدّ من معاودة الإشارة إلى تداخل الحدود والفواصل بين السّياسة ومختلف الإنتاج المكتوب للحقبة الاستعماريّة إلى حد يصعب فيه على الدّارس ضمن بعض القضايا الدقيقة كالمسألة البربريّة التمييز بين المثير للقضية ومستخدمها سواء في تحليل الواقع الاجتماعي

أو التعامل معه، هل هو السياسي أم الدّارس أنثروبولوجيًا، وهل هو عالم الاجتماع أم ضابط الاستخبارات ؟

وقد ذهب البعض من تناولوا المسألة البربرية في المغرب بشكل عام إلى التأكيد على أنّ الحماية وإن أدركت التقابل بين العرب والبربر باعتباره واقعا اجتماعيا موضوعيًا توجبّ على البحث السوسيولوجي أن يحلّل مختلف ظواهره، فإنّ الرغبة في تقسيم المجتمعات - بصفتها المحرّك الأساسي في السياسة الاستعمارية - هي التي أدّت إلى اصطناع الكائن البربري كاننا يتميز بلهجة خاصّة وعرف خاص مستقلّ عن الشّرع الإسلامي وتنظيم سياسيّ واجتماعيّ مستقلّ (14).

إنّ التمعّن في طريقة طرح المسألة البربرية بأقصى الجنوب التونسي من قبل الباحثين والمنظرين خلال الحقبة الاستعمارية يؤكّد لنا حجم الأخطاء المنهجية التي وقع فيها هؤلاء، إذ لم تكن مختلف الاستنتاجات النظرية التي وقع التعامل من خلالها مع الواقع البربري سوى إسقاط جملة من الفرضيات التي تمّ التوصل إليها في الجزائر، وقد تمّ استغلالها وتوظيفها في حالة أقصى الجنوب دون مراعاة لخصوصية المجال المجتمعي المدروس، وهو ما يؤكّد لنا درجة تأثر علماء أنثروبولوجيا الاستعمار الأوائل بأطروحات المدرسة التطورية وتمشياتها وإسقاطاتها النظرية التي كانت دائما تعتبرها كونية وصالحة لكلّ الأزمنة والأماكن دونما اعتبار لخصوصية المجتمع المدروس.

ومّا يؤكّد لنا أيضا التأثير الواضح لدراسات تلك الحقبة بالأفكار التطورية اعتبارهم للبربر رمزا للطيبة والبدائية والخير مقابل الشرّ

(14) عبد الصمد الديالمي، مرجع سابق، ص 294.

العربي الإسلامي، لذلك مثل البربر باعتبارهم السكان الأصليين للمنطقة ضحية لتسلط قوى استعمارية عليهم لسلبهم إرادتهم وهويتهم (15).

وقد كتب الملازم لابان [Lapaine] في بداية سنة 1888 قائلا "إنّ مصلحتنا تقتضي دعم هؤلاء الأقوام (البربر) والأخذ بيدهم في مواجهة خصومهم وجاء في تصريح آخر "إنّ مصلحة الشؤون الأهلية تعتمد الآن على الأقسام المستقرّة التي كانت طيلة أحقاب طويلة ضحية لتجاوزات واستغلال الأقسام التي امتهنت السلب والإغارة" (16).

لقد كانت جملة هذه الأفكار المسقطة الموجّه الرئيسي لسياسة تعامل القوات الاستعماريّة مع بربر منطقة أقصى الجنوب، وكذلك مختلف بربر المناطق المحليّة بالمغرب العربي حيث وقعت المطالبة بالعمل على تعطيل عمليّة أسلمتهم وتعربّهم التي لم تتطوّر بالكامل في نظر الفرنسيين.

وقد يعتبر تصريح مؤسس المجلّة التونسيّة بارثلون [Berthelon] وهو الإيديولوجي المتمرّس بشؤون أقصى الجنوب - على حدّ تعبير فرانسوا بويون وألبار قوني - أكبر دليل على ما تقدم ذكره، قال : "نعلن أنّا ارتكبنا إزاء هذه المنطقة نفس الخطأ السابق مع منطقة القبائل، لقد وجدنا بين قابس وطرابلس دويلة صغيرة بربريّة شبه مستقلة، كان من مصلحتنا الحفاظ على خصوصيّتها واستقلالها، عكس ذلك أخضعناها لسلطة الباي، بفضلنا هي تتعرب الآن، وبهذا الشكل نكون قد وحدنا الإيالة، وهذا التوحّد يتعارض مع مبدننا فرّق تسد" (17).

(15) م ن، ص 295.

(16) ليسير فتحي، نجع ورغبة تحت الإدارة العسكريّة الفرنسيّة 1881 - 1989، شهادة تعمّق في البحث، جامعة تونس الأولى، قسم التاريخ، 1991، ص 208.

(17) ALBERGOUNI, G et POUILLON F, Le fait berbère et sa lecture coloniale, L'extrême sud tunisien, Cahiers Jussieu n° 2, Université de Paris VII, 1975, p353-354.

هكذا جعلت مختلف الإسقاطات الإيديولوجية للمدرسة الاستعمارية فيما يتعلق بقضية البربر السلطة الاستعمارية بأقصى الجنوب التونسي تراهن على كسب ودّ البربر السكان المستقرين بالمنطقة مقابل الاحتراز الشديد في التعامل مع القبائل البدوية المرتحلة، اعتقاداً منهم أنّ جلّ المستقرّين من البربر سيكونون خير سند للاستعمار ولاستتباب الأمن ولكسر شوكة البدو المنتفضين والرّافضين للاستعمار.

وقد سيطر هذا الاعتقاد على مختلف أعوان الحماية، وتمّ وفقه التعامل مع المسألة البربرية. وفي هذا الإطار كتب الجنرال سان مارك [S.Marc] في جانفي 1881 : "إنّ أهالي الدويرات والسكّان المجاورين لهم مثيرون للاهتمام، والظاهر أنّهم مخلصون لنا، إنّهم حضر" (18).

وحرّى بالإشارة في هذا المجال إلى أنّ تعامل جملة الأطروحات النظرية الاستعمارية حول المسألة البربرية كان مستمداً من إيديولوجيا استعمارية معتمدة على النظرية القائلة بأن البربر ذوو أصول أوروبية، وهي نظرية متفرعة في الحقيقة عن سياسة إدماج أفريقيا الشمالية في المجموعة الفرنسية.

وقد كان الكل - على رأي عبد الله العروي - يعتقد آنذاك أنّ الإدماج لا ينجح إلّا إذا كان البربر والأوروبيون ينتمون إلى أصل واحد، أمّا إذا كان البربر من جنس غير أوروبي، فيستحيل عليهم استيعاب الحضارة الغربية (19).

(18) ليسير فتحي، م. س، ص 202.

(19) كرشيد التايب عانشة، حركة الهجرة السرية والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي. شهادة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، قسم علم الاجتماع 1997، ص 162.

- إبراز التعارض بين نمطي الاستقرار والترحّل في حياة السكان :

إلى جانب صورة تقابل العرب مع البربر، سعت جلّ الكتابات الاستعماريّة إلى تصوير المجتمع المحلي بأقصى الجنوب في شكل خارطة اجتماعية تميّز بانشطار مورفولوجي بين قبائل بدويّة عربيّة مترحلة وبين فصائل بربريّة مستقرة، واصطبغ ذلك بانقسام الفضاء الأيكولوجي إلى جبل استقرّت فيه الفصائل البربريّة المضطهدة، وسهل شكّل مرتعا للعرب الغزاة الرّحل.

وقد عملت جلّ الكتابات الاستعماريّة على المبالغة في تصوير هذا المشهد ودققت مجمل التقارير والدّراسات في واقع منظومة العلاقات الاقتصادية والاجتماعيّة القائمة بين البدو و الرّحل وقد كانت تلك المنظومة تشكّل نسيجاً اجتماعياً متشابكاً يتعايش ضمنه كلّ من العرب والبربر وفق جملة من الآليات الضامنة والمنظمة لسير الحياة الاجتماعية بالمنطقة.

وتعتبر عقود "الصحة والسائبة العربيّة" التي كانت القبائل البدويّة تحمي بموجبها مقابل إتاوات عينيّة معتبرة الفصائل البربريّة وكذلك بعض القبائل الليبيّة والقوافل التجاريّة الغدامسية من أهمّ تلك الآليات الهيكلية لعلاقة العرب بالبربر، كما كانت تعتبر من أهمّ موارد البدو الإضافية داخل ميادينهم التقليديّة. ولذلك، عملت الإدارة العسكريّة على إبطال تلك العقود من أجل كسر شوكة البدو وإعلاء شأن البربر وقلب التراتبيّة المجتمعيّة المحليّة رأساً على عقب بتفكير أكابر البدو الذين نعتهم الفرنسيون بأسياذ الأمس وسلّهم نفوذهم الأدبي مقابل اعتلاء الفصائل ذات الأصول البربريّة التي عنّ للضباط تسميتها بأقنان الأمس الدرجات العليا.

لقد مثّلت أطروحة التقارير الاستعمارية المؤكّدة على شدة التعارض بين البدو والرحّل مرجعية أساسية للسياسة العسكرية بمنطقة أقصى الجنوب، إذ تمّ توظيف مختلف استنتاجات الدراسات والبحوث المنجزة حول البدو ومختلف مواردهم وأهمّ تحركاتهم في مشروع متكامل لتوطينهم، وذلك لضرب نمط حياتهم الاقتصادي والاجتماعي والعمل على شدهم حياة الاستقرار والتمركز، أملا في سهولة مراقبتهم وضمان لاستتباب الأمن في المنطقة إذ ما من شك أنّ التثبيت في الأرض ضمان للاستقرار وبالتالي ضمان للأمن، و"إنّ الفلاح يتمسك بالنظام السائد، إنّه يخشى التمرد والإغارة" (20).

وقد كان من أبرز الوسائل المؤمّنة لعملية تثبيت البدو وتوطينهم، السعي إلى تحويلهم إلى مزارعين وفلاحين، وقد صرّح الضابط "ماكار" في هذا النطاق قائلا: "إنّ الوسيلة المؤكّدة لتثبيت الأهليّ في الأرض هي أن نصيّر مالكا لقطعة أرض، وسنعمل على تحريضه كي يزرعها ويغرس فيها الأشجار المثمرة كالتين والزيتون وحتى اللوز والتخيل، وسنسعى في مرحلة لاحقة إلى حثه كي يشيّد فسقية ثم بنوا وأخيرا منزلا (21).

وفعلا تبنت الإدارة الاستعمارية بالمنطقة خلاصات أبحاث عسكريها وضباطها وعملت جاهدة على تطبيق توصياتهم المؤكّدة على ضرورة تثبيت البدو لكسر شوكتهم والعمل على تشجيعهم على تعاظمي أنواع الزراعة المختلفة وغراسة الأشجار وذلك من خلال تقديم مساعدات مالية هامة إما في شكل قروض أو في شكل منح وهبات نقدية أو عينية، بالإضافة إلى جملة من الحوافز الأخرى كإجراء المسابقات لاختيار

BADUEL P.R, Société et émigration temporaire au Nefzaoua, Paris CNRS, 1980, p 57. (20)

(21) ليسير، فتحي، مرجع سابق، ص 249.

أفضل الأراضي المغروسة. وقد قامت السلطة الاستعمارية كذلك بإنجاز برنامج متكامل "للنهوض" الاقتصادي والاجتماعي بالجهة بعد جملة من الدراسات الفنية المتعددة حول الإمكانيات الطبيعية للجهة وحصر مختلف مواردها المائية واستجلاء أهم دعائم النظام السوسيواقتصادي لمجتمع أقصى الجنوب.

وقد رافق عملية ترغيب الأهالي في مجال الزراعة اعتناء كبير بمشكل المياه إذ جرت عمليات واسعة النطاق للتنقيب عن الماء وحفر الآبار العميقة والسطحية وبناء الفساقبي وتوزيع المنح لبناء السدود والاعتناء بها قصد استغلال مياه الأمطار.

ولمزيد إنجاح سياسة التوطين وتحقيق النقلة النوعية للسكان من بدو رحّل إلى فلاحين مستقرين، عمدت السلطة الاستعمارية إلى القضاء على أشكال التملك السائدة وحلّ الملكية الجماعية وعملت على تقسيم الأملاك العقارية حسب العروش ثم توزيع الأراضي بصفة فردية على إثر ذلك (22).

ولئن قوبل مسار بعث النزعة الفردانية للتملك لدى الأهالي في البداية بشيء من الرّفص والاحتراز لاسيما من قبل البدو، فإنّ نسق التقسيم اتخذ مجراه تدريجياً وتمّ مع مرور الوقت بتجاوب الأهالي معه خاصّة مع اجتهاد الإدارة العسكرية في تأييد حياة الاستقرار بزرع مراكز وفضاءات محورية في عمق كلّ جهة من جهات المنطقة سوف تمثّل نواتات لتجمّعات سكّانية هامة شكّلت تدريجياً، من ذلك إحداث

(22) كرشيد التايب عائشة "المجتمع القبلي بأقصى الجنوب التونسي في ظل الادارة العسكرية الفرنسية" ضمن كتاب تاريخ المجتمع المحلي وثقافته، الجنوب التونسي نموذجاً، منشورات اللجنة الثقافية المحلية بجرجيس 2008، ص 112.

مركز بنقردان منذ 1895م ومركز تطاوين سنة 1890م؛ بالإضافة إلى إحياء المراكز القديمة كمدنين وجرجيس، وقد تمّ فيها تركيز مختلف متطلبات نمط حياة الاستقرار من سوق ومدرسة ومستوصف ومركز للبريد. وكانت مختلف هذه المراكز مرتبطة ببعضها من خلال شبكة من الطرقات المعبّدة ومصلحة للنقل البري⁽²³⁾.

وقد تمّ ضمن مركز بنقردان بناء سوق للحبوب سنة 1905 م وورشة للنساجين الجرابية، وعدد من المطاحن والمخابز ومسلخ بلديّ وسوق للخضر ودكاكين للقصابين. وعملت السلطة العسكرية على تطوير مجال تبادل تجاريّ نشيط ضمن تلك المراكز التي سرعان ما تحوّلت إلى أسواق تجارية مهمّة بعد ما حلّ اقتصاد السوق ذي الطابع الرأسمالي محلّ الاقتصاد التقليديّ الذي كان قائما على الكفاف والمقايضة، فتمّ بذلك تدريجيا إقحام المنطقة في دائرة الاقتصاد الأوروبي وقد تحقّق ذلك من خلال العمل على تطوير حركة تبادل بحريّ عبر الموانئ الصّغيرة لبلاد ورغمة وذلك من خلال عملية ربطهم بموانئ أخرى كميناء قابس وصفاقس وسوسة وتونس، ومن ثمّ ربطهم بموانئ أجنبية عن طريق عدد من التّجار المسلمين وبعض الأوروبيين وعدد كبير من التّجار اليهود.

- تأكيد الكتابات الاستعمارية على خصوصية قبائل الجنوب سياسيا واجتماعيا :

عملت أغلب الدّراسات وبحوث المدرسة الاستعمارية على تصوير القبيلة المغربية بشكل عام على أنّها وحدة منافية للحكم المركزي، وقد

(23) ABAAB, Ali : La marginalisation des techniques de la petite hydraulique familiale dans le sud tunisien : cas des - souanis - dans la région de Bengarden. Thèse de 3ème cycle de géographie rural- aménagement, Université de Paris,VII, Paris, 1981, p33.

نزعت هذه البحوث من خلال نظرية الأنصاف الشهيرة (صف يوسف وصف شداد) إلى اعتبار أنّ النظام الاجتماعي كان محفوظا أساسا بالتضاد بين الوحدات الاجتماعية وليس بواسطة الحكم المركزي. ومن ثمة جاء الاعتقاد بأن الوحدة الكاملة لمختلف فصائل المجتمع لا يمكن أن تحدث إلا في شكل تضامن إزاء خطر خارجي قد يكون مصدره تحالفا مجاورا أو قوة أجنبية أو الحكم المركزي، ولهذا لا غرابة في أن تكون قبائل الأطراف مسلحة وأكثر استعدادا للعنف (24).

وضمن هذا التمشي نفسه، دأبت أغلب الدراسات وتقارير الحقبة الاستعمارية على تأكيد وضع الاستقلال عن الحكم المركزي لمنطقة أقصى الجنوب، ويقول الضابط لوبوف في هذا الصدد: "كان نجح ورغبة يتمتع باستقلال مطلق مثلما هو الحال اليوم بالنسبة لبلاد السببة بالمغرب الأقصى ... وكانت الجمهوريات الأربعة المكوّنة للنجع متّحدة تحت الزعامة الروحية لقبيلة الجليدات المرباطة، وكانت لهذا النجع قوانينه : قانون العرف وقانون الشرطة" (25).

وقد ذهب الضابط لوبوف إلى اعتبار قبيلة ورغبة قبل الاحتلال "دولة محايدة بين الإيالة التونسية وولاية طرابلس"، وذهبت بعض التقارير الأخرى التي لم تكن تخلو من المبالغة المقصودة إلى وصف قبيلة ورغبة بالكونفدرالية، وإلى الحديث عن "حكومتها الداخلية" وعن "مارساتها الديمقراطية".

وإنّ هذه الصورة التي رسمتها التقارير الاستعمارية حول قبائل منطقة أقصى الجنوب - والتي تبنى فيها جلّ أصحابها التأكيد المبالغ فيه

(24) هرماسي عبد الباقي، المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987، ص 14 .

(25) وارد لدى ليسير فتحي، مرجع سابق، ص 67.

على وضع استقلالية تلك القبائل وعلى فعالية مؤسساتها الداخلية التي وصفت بنعوت متعددة انطلاقا من مناهج تحليل مسقطه على الواقع الاجتماعي ومتعالية عليه - كانت وراء عمل الأجهزة العسكرية على التفتيت وضرب تلك الأطر المرجعية لمجتمع قبلي أفادت جملة الدراسات والبحوث والمنوغرافيات المنجزة أنه يستمد سلطته المعنوية والرمزية والمادية منها، فتالت الأوامر بالعمل على منع اجتماعات "ميعاد ورغمة" وإبطال تنفيذ قوانينه، وهو ما يبرز مثلا في تصاريح بعض العسكريين فقد أشار إلى ذلك الضابط روييلي قائلا : "يتعين فرض زعيم على القبيلة يكون من الثقة وتدمير النظام الديموقراطي لهذه العروش وسلطة حكومتها الداخلية وذلك عن طريق تحجير اجتماعات الميعاد، وإرغام الشيوخ على توخي الصرامة" (26).

ونظرا لصلابة مؤسسة الميعاد ونجاعة فعاليتها وقوة احتكام القبائل إليها لم يكن من الهين على السلطة الاستعمارية تدميرها والقضاء عليها، فاستمرت فعالية هذه المؤسسة حتى بعد تركيز الإدارة العسكرية، وتواصل انعقاد الاجتماعات بين أفراد القبيلة بشكل سرّي، كما استمرت المؤسسة في إصدار قراراتها في شأن بعض المسائل الخطيرة المتعلقة بشؤون القبيلة على إثر جلسات سرية بأماكن متعددة ونائية حتى بعد 1895. وقد ارتأت إحدى الجلسات المنعقدة في أكتوبر 1896م بينقردان إصدار أمر إلى كافة الأهالي بالهجرة نحو الحدود الجنوبية احتجاجا على اعتماد السلطة العسكرية إحصاء أسلحة القتال التي بحوزة العرش. كما انبثق عن جلسة أخرى في جانفي 1899 أمر للأهالي بالامتناع عن دفع الأداءات التي كانت تتطلبها عملية إنجاز طرقا أقرتها السلطة العسكرية (27).

(26) كرشيد التايب عائشة : حركة الهجرة السرية، مرجع سابق، ص 158.

(27) ليسير، فتحي، مرجع سابق، ص 152.

ومع تواصل فعالية النشاط الخفيّ للميعاد صعدت قوات الاحتلال من نسق تصديها لهذه المؤسسة وللناشطين ضمنها، فبلغ الأمر حدّ التعنيف والسّجن والتّعذيب والنّفي على إثر تخريض الميعاد في نوفمبر 1899م للأهالي على التصديّ لأعمال لجنة فنية كانت تدرس الإمكانيات الاقتصادية للجهة (28).

وكان من النتائج البديهية لهذا التشديد وتضييق الخناق على أعضاء الميعاد اضمحلال هذه المؤسسة وانقراض مختلف الهياكل التي كانت تابعة لها وهي قانون العرف والشرطية وزوال مهمتي شيخ العرف وشيخ الشرطية اللّتين كانتا بمثابة الهياكل التنفيذية لمقرّرات الميعاد فوق ذلك القضاء المبرم على مختلف مؤسسات القبيلة وهياكلها، ووقع إلحاقها بالمؤسسات الأهلية الأخرى وذلك بإحالة المسائل العدلية إلى المفتي والقاضي، فتّم بذلك بلوغ الهدف المنشود وهو ضرب الاستقلالية السياسية لورغمة التي أرهقت طويلا سلطة الباي والسلطة الاستعمارية.

هكذا مثّلت الدّراسات السّوسيوولوجية والأنثروبولوجية إبان الحقبة الاستعمارية لمجتمعات الأقصى الجنوب جانبا من جوانب الاستشراق باعتباره ضربا من ضروب المعرفة التي ينتجها "الأخر" عن الشّرق عامّة والشرق العربيّ خاصّة.

وما من شك أنّ كلّ معرفة إنسانية تبقى محكومة بشروطها وظروفها وتاريخية بروزها، وما الاستشراق إلّا "معرفة دنيوية منغمسة تماما في الظّروف والشّروط المادية والمناخات السياسيّة والإيديولوجية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لإنتاجها (29)، ولذلك، لم تتمكّن أغلب

(28) نفس المرجع، ص 151.

(29) اصطيف عبد النبي، مرجع سابق، ص 63.

دراسات الأنثروبولوجيا الاستشراقية ودراسات السوسولوجيا الكولونيالية من الإفلات من سيطرة أوهام المدرسة التطورية ومن عقلية النموذج الأوروبي الأصلح الذي نصب نفسه وليّ أمر الشعوب المستعمرة ورأى أنّ ضرورة القفز بها من وضع "البداية" إلى مراحل التحضر مسؤوليته التاريخية دون غيره، فتّمت وفقا لذلك دراسة المجتمعات المحلية المغاربية ومحاولة تفهّمها والنفاذ إلى أعماقها لمحاولة "النهوض بها".

وقد توحّدت رؤية المجتمعات المحلية بالمغرب العربي ونماذج مقاربتها من قبل عدد من الدراسات وكتابات الحقبة الاستعمارية، واختزلت تلك المجتمعات في صورة مناطق محكومة بالانضباط بين سكان الجبل وسكان السهل، وبين البدو العرب الرّحل الأفاظ وبين بربر الاستقرار والطيبة، وبين العرف والشرع، وبين سلطة المركز وتمرد الأطراف.

استنتاجات ختامية :

يقف الدّارس لإشكالية القراءة الاستعمارية للمجتمعات المحلية بالمغرب العربي على جملة من الاستنتاجات لعلّ من أهمّها :

أنّ عددا كبيرا من دراسات السوسولوجيا والأنثروبولوجيا الكولونيالية سقط باسم العلم في أحوال السياسة الاستعمارية فأنتج لنا تقارير وبحوثا ودراسات إيديولوجية سعت إلى تفهّم مجتمعات المغرب العربي بمنطق تطوّري استعلاني أجاز الاستعباد وحقّ تقرير مصير

"البدائي الذي مازال يتلمس طريق الحضارة"، ولعلّ ذلك يدفع إلى استحضار قولة إدوارد سعيد : "إنّ الاستشراق عقلية، وليس تخصصاً لأن المتخصّصين ما صنعوه أو طوّروه، بل هم عملوا واعين أو غير واعين في خدمة سلطان القوّة واضعين على وجوههم أقنعة الأكاديمية والمعرفة (30).

لا يملك الباحث عند تناوله لبعض دراسات علم الاجتماع الكولونيالي إلّا أن يتبنّى ذلك الرأى الذي يذهب إلى وجود قاسم مشترك بين آثار مختلف المستشرقين وهي مساهمتهم في نحت الشّرق وفق مخيلتهم، بما تحتويه هذه المخيلة من رغبات ومخاوف أي من فنطزومات وفوبيات (31).

ولكن، رغم كلّ ما تقدّم من ملاحظات حول دراسات علم الاجتماع الاستعماري لمجتمعات المغرب العربي خلال الحقبة الاستعماريّة، لا بدّ من باب الموضوعيّة من الإشارة إلى جملة تلك المواقف الناقدة لاستنتاجات المدرسة الكولونيالية من داخل تلك المدرسة نفسها أي من قبل بعض المختصين الذين عايشوا المرحلة وكتبوا في خضم السياق التاريخي الذي حوى الإنتاج الاستعماري وأسهموا في صياغة بعض تلك الأبحاث والدراسات.

(30) إدوارد سعيد، الاستشراق ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربيّة، بيروت 1984، ص188 .

(31) النيفر مصطفى، مجلّة الاجتهاد ، بيروت ، العددان 50 - 51، ص66.

وهنا يجب على محاولتنا هذه ألا تتغافل عن ذكر أمثال "جاك بيرك" و"فرنسوا بويون" و"ألبر قوني" ممن عارضوا مختلف أطروحات المدرسة الكولنيالية وراجعوا وميزوا الصّواب من الخطأ خاصة في ما يتعلّق بالمسألة البربريّة أو مسألة الانشطارات التي بولغ في الحديث عنها (32).

(32) تعتبر أعمال جاك بيرك حول كتابات السوسولوجيا الاستعماريّة من أبرز المحاولات النقدية الجدية لإرث المدرسة الكولنيالية من داخل المدرسة ذاتها، إذ نقد مثلا التركيز المبالغ فيه لتلك المدرسة على مسألة التناقض بين العرف و الشّرع معتبرا أنّ تلك العلاقة لا تخضع دائما للنمذجة بما أنها تتغير بتغير المناطق والجهات، كما اعتبر أنّ علاقة العرف بالشّرع تستوجب حالة التناقض والصراع وحالة التداخل والاندماج في آن واحد، مؤكدا أنه ليس ثمة انقطاع بين فاس العاصمة الحضرية وسكساوة، بين هذه البقعة البربريّة ومعقل الحضارة العربيّة الإسلامية، بين هذا المدشر الجبلي وبين المدينة والقبيلة ذات اللهجة العربيّة أو البربريّة، بين الفلاح المستقر والفلاح الرحال، ليس هناك أي اختلاف في المضمون، إنما الاختلاف في مستوى التركيب والتقاطع" انظر: بوطالب محمد نجيب، القبيلة التونسية بين التغير والاستمرار، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعيّة بتونس، المجلد 8، سبتمبر 2002، ص 48.